٤٠٧١

٤١٥
ح ٠ س حاشية السباعي على شرح ابن عقيل، لابن أبي السعود ، محمد بن صالح - ١٢٦٨ هـ
كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

١٠ ق ٢٥ س ٢٣×١٦ سم
نسخة حسنة ناقصة الآخر، خطها نسخ حسن.
٤٠٧١ الاعلام ٧: ٣٤ معجم المؤلفين ١: ٨٣

١ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - حاشية على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك .

الجزء الأول

حاشية الشيخ السجاعي

على ابن عقيل

بسم الله الخ الباء حرف جر واسم مجرور بالباء ولفظ الجلالة
مضاف اليه والرحمن والرحيم صفتان له والجار والمجرور في محل نصب
مفعول لفعل محذوف لان كل جار ومجرور وقع في كلام يكون
في محل نصب الا في مسئلتين فيما اذا وقع خبرا على القول بذلك
وفيما اذا وقع نائب فاعل فيكون مرفوعا فيهما وتقدير الفعل
المحذوف أؤلف ان قلت لم لم يقل أقول بدل قال والتفت
من التكلم للغيبة مع ان المقام مقام تكلم لا مقام غيبة قلت
فيه التفات حيث انتقل من التكلم الى للغيبة وهو جائز ان قلت
لم عبر بالماضي المقتضي سبق التأليف مع أن قوله بعد واستعين
الخ منافٍ لذلك واجيب بانه نزل ما سيحصل منزلة الحاصل
بجامع التحقق على طريقة النحويين واتى له بلفظ قال فهو مستعمل
في حقيقته لا مجازه وأما البيانيون فالتنزيل وجه او شبه القول
في المستقبل بالقول في الماضي واستعار لفظ الماضي للمستقبل
واشتق منه قال بمعنى يقول بجامع فهو مستعمل في مجازه وهو فعل
ماض ومحمد فاعل والضمير مبتدأ وابن خبر ومالك مضاف
اليه ومحمد اسم المؤلف ومالك اسم جده وانما انتسب لجده لشهرته به
والا فاسم ابيه عبد الله وصرح بذكر اسمه وان كان الغالب عدم ذكر
المؤلفين لاسمهم خوفا من الرياء قصدا للاقبال على تأليفه
والاعتناء به لانه كان مشهورا بعلم العربية وغيره خصوصا

تلقى

تلقى عنه النووي ونحوه ونسب لجده ولم ينسب لابيه لاجل
تمييزه ايضا عن غيره من المسميين بهذا الاسم وقوله احمد
فعل مضارع وفاعله مستتر وجوبا وربي منصوب على التعظيم
لا المفعول به تأدبا والله بدل او عطف بيان منه وخير
منصوب على الحال من ربي ومالك مضاف واختار الجملة الفعلية
على الجملة الاسمية والماضوية لانها تدل على الدوام مع التجدد والحدوث
بخلاف الاسمية فعلى الدوام فقط وقوله مصليا حال من فاعل
احمد مقارنة والتقارن في كل شيء بحسبه وعلى الرسول متعلق
به وهو مجرور بعلى والمصطفى من الصفوة وهي الخلوص من
الكدرات ومن فسره بالمختار تفسير مراد وهو صفة للرسول
مجرور بكسرة مقدرة على الالف قال بعضهم افراد الرسول عن
اضافته الى لفظ الجلالة مكروه قلت محله ما لم تكن قرينة دالة
على ان المراد به رسول الله ﷺ هنا والا فلا كراهة وفي بعض النسخ
بدون همزة من النبوة وهي الرفعة لانه مرتفع الرتبة او بالهمز
نبيئه من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله وآله ذكر المحشي
ان المراد بهم بنو هاشم والمطلب والاولى ان يراد بهم الاتقياء
ليدخل بقية الصحابة المستكملين صفة لهم مجرور بالياء اي
الكاملين في الشرف والشرف مفعول للمستكملين وان قرئ بفتح
الثاني كان صفة ثانية لهم ايضا واستعين الله الخ فعل مضارع
وفاعله مستتر وجوبا تقديره انا والله منصوب على التعظيم تأدبا
وهو اولى من جعله مفعولا به وفي الفيه جار ومجرور وعلامة
جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض
لاجل الروي ومقاصد مبتدأ والنحو مضاف اليه وبها جار ومجرور
متعلق بمحوية الذي هو الخبر والسين والتاء للطلب اي اطلب
من الله الاعانة اي ان يعينني على الفية ان قلت الاعانة لا تكون

الاعلى فعل والالفية ذات قلت الكلام مبنى على حذف
مضاف والتقدير على نظم الفيه والالفية صفة لموصوف
محذوف اى قصيدة الفية ان قلت الاستعانة لاتتعدى بعلى
بل بعلى قلت فى الكلام استعارة حيث شبه الاستعلاء المطلق
بالظرفية المطلقة واستعار فى الموضوعة للظرفية الجزئية للاستعلاء
الجزئية ثم سرى التشبيه من الكليات الى الجزئيات ووضع فى
موضع على ان قلت كان الاولى تقديم لفظ الجلالة على الاستعانة
ويقول والله استعين فى الفيه ليفيد الحصر مع عدم كسر البيت قلت
لما كان مهتما بها قدمها كما فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان القراءة
ثم قدمت على الاسم اهتماما بشأنها والفية ابياتها الف بيت
بعد كل شطرين بيتا واما بعد كل شطر بيتا تكون الفين فالنسبة اليها
حينئذ الفينية ولم يذكرها هذه اللفظة لعدم الفرق بينها وبين ما قبلها
لانك اذا نسبت الواحد لالف والفين التى لا المثنى الفينى
وقوله مقاصد النحو اى معانيه المقصودة منه محوية اى مجموعة
بها اى فيها ان قلت هذا ينافيه ما سيأتى فى اخر النظم حيث
قال على جل المهمات اشتمل فمقتضاه ان المعانى جميعها ليست
مجموعة فيها قلت فى كلامه حذف اى جل مقاصد او يقال
انه اولا طلب الاعانة على كون المقاصد تكون كلها مجموعة فيها
فلما لم يتيسر له ذلك قال ما ذكر اخرا انتهى والباء فى بها
بمعنى فى فيكون المعنى وا طلب من الله الاعانة اى ان يعيننى
اى يقدرنى على نظم قصيدة الفية تكون مقاصد النحو او جل مقاصده
مجموعة فيها وبعد تقدم ان الاستعانة لاتتعدى الا بعلى وبعضهم
قال تتعدى بنفسها وعليه فلا اشكال ومعنى الاقرار اعانة ذكرناه وانما
بين قدر بين العدد العظيمة ثابتا والحادثة كسبا تقرب
الاقصى الخ فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا تقديره هى اى

الالفية واسناد التقريب اليها مجاز وانما المقرب هو الله جل وعز
والاقصى بمعنى الابعد مفعول تقرب وهو منصوب بفتحة
مقدرة على الالف وحاصل ان المعانى ثلاثة معنى قريب
ومعنى بعيد ومعنى ابعد فهى مقربة للمعنى الابعد ويلزم منه
تقريبها للبعيد بالاولى ورد ذلك بعضهم بانه لا لزوم وان
افعل التفضيل ليس على بابه بل الاقصى بمعنى القاصى اى
البعيد فهى مقربة للمعنى البعيد ويلزم منه التقريب والتوصل
للابعد واما القريب فلا حاجة للتقريب اليه وقوله بلفظ
الباء للسببية اى بسبب لفظ موجز اى مختصر ان قلت
الكلام المختصر لا تقريب فيه للمعنى وانما التقريب والتفهيم
لا يكون الا بالكلام المبسوط قلت هو مقرب اذا كان
منقحا مصفى من التخليط كما فى قولك جاء عبد الله فاكرمته
اى عبد الله المتقدم بخلاف قولك جاء عبد الله فاكرمت عبد
الله لاحتمال ان الاكرام فى المثال الثانى وقع لغير عبد الله
المتقدم فالاختصار فهم منه المراد دون غيره لكن يقال التقريب
والافادة وقعا بواسطة تنقيحه وتصفيته لا بذاته فالاولى ان
يكون الباء بمعنى مع اى مع لفظ مختصر وقوله وتبسط
اى توسع البذل اى العطاء بوعد منجز اى سريع وتبسط
فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا يعود على الالفية والبذل
مفعول وبوعد متعلق بتبسط ومنجز صفة له كما ان قوله فيما تقدم
بلفظ متعلق بتقرب وموجز صفة له وفى هذا استعارة حيث
شبه الالفية بانسان يبسط يده بالعطاء وحذف ذكر المشبه به ورمز
له بشىء من لوازمه وهو الوعد واثبات مع تخييل وتقوية
للتشبيه ومعنى وعدها تحصيلها وحفظ الفاظها مع الممارسة
والتامل لما بها فاذا حصل ذكر مع التكرير وسعت العطاء

لذلك الشخص وافهمته معان كثيرة عظيمة لا تكاد تنحصر
والمعنى انها تجعل المعنى البعيد قريبا وتوسع العطاء لمن
تعاطاها ومارسها وتاملها مع وعد سريع لا تراخى فيه
وتقتضى الخ فعل مضارع وفاعله مستتر جوازا عائد على
الالفية ورضى مفعول له وبغير متعلق به وسخط مضاف
اليه وفائقة بالنصب حال من فاعل تقتضى او بالجر صفة
لالفية او بالرفع خبر لمبتدا محذوف والفيه مفعول لفائقة
لانها اسم فاعل وهو يعمل عمل الفعل وابن مضاف اليه ومعطى
مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الثقل والمعنى وتطلب هى من الله رضى كائنا من غير
سخط لمناظمها او الطالب مؤلفها من قاريها ومتعاطيها
لفظها وكما لها رضاءه بها من غير سخط او تقتضى بمعنى تستلزم
فائقة الفية ابن معطى اى فى معانيها والفاظها لانها من بحر
واحد والفية ابن معطى من بحرين وما كان من بحر واحد
فهو ابلغ وهو بسبق الخ الضمير مبتدا وحائز خبر وبسبق
متعلق بحائز وتفضيلا معمول لحائز لانه اسم فاعل كما
تقدم نظيره وقيل ان قوله بسبق خبر ثان اى وهو ملتبس
بسبق وهو حائز تفضيلا ان قلت التفضيل صفة للمفضل
والذى قام بالمفضل انما هو الفضل فكيف تصفه بما ليس صفة
له فكان الاولى ابدال التفضيل بالفضل واجيب بانه اطلق
المسبب واراد السبب والمعنى وهو حائز بسبقه اياى
سبب تفضيلى له وهو الفضل لان المتقدم له فضل على المتاخر
وذكر ذلك بعدما تقدم جبرا لخاطر ابن معطى حيث فضل الفيته
على الفيته بقوله فائقة الخ وقوله مستوجب خبر ثان لقوله وهو
فهو خبر بعد خبر وثنائى مفعول لمستوجب منصوب بفتحة مقدرة

عا

على ما قبل ياء المتكلم وياء المتكلم مضاف اليه والجميلا صفة
لثنائى كاشفة ان اريد منه الذكر بخير فقط وانه لا يستعمل الا
فيه وحده دون الشر وان اريد منه الذكر مطلقا ولو بشر كان
صفة مخصصة مخرجة للشر والله يقضى الخ مبتدا وجملة
يقضى بمعنى يحكم خبر وبهبات متعلقة بيقضى ووافرة نعت
لهبات ان قلت كان الاولى وافرات لان هبات جمع قلة
قلت لما كان لما لا يعقل كان الجمع والافراد فيه جائزان على
حد سواء بل ذكر بعضهم ان الافراد فيه افصح لقوله
وجمع قلة لما لا يعقل فالافصح الافراد فيه يا فل الخ
وقوله لى وله متعلق بيقضى ايضا كقوله فى درجات الخ
فانه متعلق به والاخرة مضاف الى درجات والمعنى والله
يحكم لى وله فى درجات الاخرة اى رتبها ومنازلها بعطيات
وافرة اى انعامات عظيمة كثيرة غير محصورة قال بعضهم
وكان الاولى للمص ابدال هذا البيت بقوله
والله يقضى بالرضا والرحمة لى وله ولجميع الامة
لانه انتقل الى رحمة الله تعالى فالمناسب حينئذ طلب الرحمة
والرضوان لا الهبات اهـ فى الترجمة الكلام خبر
لمبتدا محذوف لكن بعد تقدير مضافين وحذفهما واصل
الكلام هذا باب شرح الكلام فالهاء للتنبيه وذا اسم
اشارة مبتدا وباب خبر وهو مضاف وشرح مضاف اليه وشرح
مضاف والكلام مضاف اليه فيكون فى الاصل مجرورا ثم حذف
باب واقيم شرح مقامه فارتفع ثم حذف شرح واقيم الكلام مقامه
فارتفع ونظير ذلك وقع فى القرآن فى قوله تعالى فقبضت قبضة
من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول فحذف حافر وفرس على
التدريج المذكور وقوله وما اسم موصول معطوف على الكلام

ويتألف فعل مضارع و فاعله مستتر عائد على الكلام ومنه جار ومجرور متعلق بيتالف ان قلت حق الضمير يعود على ما لا على الكلام والا تكون الصلة جرت على غير من هى له وح فيجب الابراز للضمير المستتر فى يتالف قلت محل ذلك اذا كانت الصلة جملة اسمية لا فعلية وهنا فعلية هكذا ذكر المحشى وهى طريقة مرجوحة والصحيح وجوب الابراز مطلقا فكان الاولى ان يقول وما يتالف هو منه والمعنى هذا باب شرح الكلام وشرح الكلمات التى يتركب الكلام منها كلامنا الخ مبتدا ومضاف اليه ولفظ خبر ومفيد صفة وكاستقم الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدا محذوف فالكلام عند النحاة مقيد بقيدين بكونه لفظا وبكونه مفيدا فلو كان لفظا غير مفيد كلفظة زيد او مفيدا غير لفظ كالاشارة ونحوها فلا يقال له كلام عندهم واحترز بقوله نا وهو الضمير المضاف اليه عن كلام اللغويين فان الكلام عندهم كل ما افاد وعن كلام الفقهاء فانه عندهم كل ما ابطل الصلاة من حرف مفهم او حرفين وان لم يفهما وعن كلام المتكلمين فانه عندهم الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى قال ابن هشام لا يلزم ذلك اى وهو كونه ذكر الضمير للاحتراز عما ذكر لان كل متكلم فى فن لا يفهم المطلع على التكلم عليه من غير اصطلاح اهله ورد بانه ذكره للاحتراز عما ذكر وللتنبيه على اصطلاح غيرهم واسم وفعل الخ الواو داخلة على الكلم والكلم مبتدا وقوله واحد مبتدا ثان وكلمة خبر والجملة خبر عن الكلم وقوله واسم وفعل خبر لمبتدا محذوف اى وهى اسم وفعل وحرف لان ثم بمعنى الواو ان قلت تقسيم الكلمة الواحدة الى الاسم والفعل والحرف لا يصح قلت الضمير عائد عليها باعتبار مفهومها وهو القول الصادق على الثلاثة لا باعتبار لفظها ففيه شبه استخدام وهذا

قوله عن كلام اللغويين اى عن الكلام فى اصطلاح اللغويين وهكذا يقال فيما بعده اوموان

وهو ذكر اللفظ بمعنى واعادة اللفظ بعينه بمعنى آخر اه

الاعراب

الاعراب اولى واظهر من جعل الكلم مبتدا واسم وفعل وحرف خبره لان الاخبار عنه بما ذكر يحتاج لتأويله بجزئيه وهى الكلمة فيصير المعنى والكلم باعتبار مفرده اسم وفعل الخ وقوله والقول مبتدا وعم فعل ماض وفاعله مستتر والجملة خبر وهذا على قراءته فعلا ماضيا ويصح قراءته اسم تفضيل اى اعم او اسم فاعل اى عام فعلى الاول المفعول محذوف اى عم الثلاثة يعنى الكلام والكلمة والكلم بمعنى انه يطلق على كل منها قول وعلى قراءته اسم تفضيل يكون هو الخبر ومتعلقه محذوف اى اعم من الثلاثة وكذا على قراءته اسم فاعل لكن على فى لا من اى عام فى الثلاثة وفيه ايضا على هذا المعنى والمعنى الاول حذف الواو مع ما عطفت والمعنى عم الثلاثة وغيرها او عام فى الثلاثة وغيرها دون المعنى الثانى والحاصل اعلم ان العموم والشمول فيما ان عموم مطلق ومطلق عموم فالعموم المطلق مستلزم لكونه عاما وشاملا للثلاثة وغيرها بخلاف مطلق عموم لانه تارة يشمل الغير فيه وتارة لا وعمم وما هنا من قبيل الاول فهو شامل لزيد قائم وان قام زيد وللفظة زيد وحدها وشامل ايضا لغلام زيد ولا شك انه غير الثلاثة لعدم صدق اى واحد منها عليه وتقدم ان اعراب الكلمة مبتدا والجملة بعده خبر واسم وفعل خبر لمبتدا محذوف اولى واظهر من جعله مبتدا مؤخرا واسم وفعل خبر ولكن عليه يكون فى كلام المص تقديم وتأخير وحذف فالتقديم فى قوله اسم وفعل وحرف الواقع خبرا عن المبتدا المحذوف والتأخير فى قوله الكلم وكلمة الخ مبتدا وسوغ الابتداء بها كونها للتنويع اى كونها نوعا من الكلمة وبها جار ومجرور متعلق بيؤم وكلام مبتدا ثان وسوغ الابتداء به قصد الحقيقة كما فى تمرة خير من جرادة وقد للتقليل وجملة يؤم بالبناء للمجهول خبر عن قوله

كلام والجملة خرج عن قوله كلمة والمعنى وكلمة اى لفظها كلام
قد يقصد ويراد بها بمعنى ان الشخص يطلق على الكلام
كلمة كما فى قوله تعالى قال رب ارجعون لعلى اعمل صالحا
فيما تركت كلا انها كلمة الاية وكما فى قوله صلى الله عليه
وسلم اصدق كلمة قالها الشاعر
الا كل شئ ما خلا الله باطل الخ وقولهم لا اله الا الله كلمة
الاخلاص فهذا كله كلام اطلق عليه كلمة اه   الكلام
المصطلح عليه الخ اى المتفق عليه عندهم لان الاصطلاح
اتفاق طائفة على امر معهود بينهم متى اطلق انصرف اليهم
واخذ الشارح هذا من قول المص فيما تقدم كلامنا لان المراد
كلامنا معاشر النحاة اى الكلام المصطلح عليه عندنا
وقوله عبارة اى لفظ معبر به لان المعبر به غير المعبر عنه
فالكلام معبر به عن اللفظ لانه قال كلامنا لفظ والمراد به
باللفظ الملفوظ لا اللفظ بمعنى الطرح وهو الفعل وعرفوه
بانه الصوت المشتمل على مقطع اى مخرج وهذا احسن من
تعريفهم له بقولهم الصوت المشتمل على بعض الحروف
الهجائية لئلا يردوا العطف عليهم لما يلزم فيها اشتمالها
على نفسها لانها صوت ليس مشتملا على حروف لانفرادها بخلاف
زيد مثلا فانه صوت مشتمل على حروف وقوله فائدة يحسن
السكوت عليها هذا يقتضى ان التعريف ناقص وحمله الشارح
واجيب بان المفيد عندهم اذا اطلق لا ينصرف الا للمفيد فائدة
يحسن السكوت عليها فاراد بذلك الشارح تبيين المراد من قوله
المفيد وحسن السكوت اما من المتكلم بان يكون كلامه تاما لا يحتاج
فى بيانه وفهم المراد منه لكلام اخر يضمه اليه او من السامع بحيث
يصير غير منتظر منه لكلام اخر ليفهم المراد من الكلام السامع
له

له او منهما معا فزيد قائم ونحوه يحسن السكوت عليه بخلاف
زيد وحده فلا يحسن السكوت عليه سكوت لفهم المراد من الاول
دون الثانى   فاللفظ جنس الخ اعلم انه دل الكلام
وقيده بقوله لفظ وبقوله مفيد فاللفظ جنس مدخل ومفيد
فصل مخرج لان شأن الجنس الادخال وشأن الفصل الاخراج
كما فى حيوان ناطق وقوله يشمل الكلام الخ اى يطلق على الجميع
انها لفظ   ومفيد اخرج المهمل اى فهو فصل وفائدة
يحسن السكوت عليها اخرج الكلمة هذا يقتضى انها فصل
كالمفيد مستقل لا ان المفيد مستلزم لها فينافى ما تقدم من انه
متى اطلق كان المراد منه المفيد فائدة يحسن السكوت عليها
ويجاب بان الاحسن ان يقال لا لزوم وانما افاده بقوله
استغنم فذكر المفيد وذكر فائدة يحسن السكوت عليها بقوله استغنم
فصرح بالمفيد وادى الفصل الثانى وهو فائدة الخ بالمثال
وحينئذ فلا نقصان فى كلامه   ولا يتركب الكلام الا من اسمين
الخ اعترض بانه يتركب من فعل واسمين نحو ضربت زيدا منطلقا
او من فعل وثلاثة اسماء نحو ظننت زيدا منطلقا ومن فعل
واربعة اسماء نحو اعلمت عمرا زيدا منطلقا ومن جملة القسم
وجوابه نحو والله لافعلن كذا ومن جملة الشرط نحو ان قام
زيد قمت فالحصر فيما ذكرته ليس بظاهر واجيب بان
الحصر اضافى بالنسبة لما ذكر فلا ينافى انه يتركب من غيره مع
ان المقصود مما ذكر الاسم الاول وما بعده زائد لا التفات
اليه او ان المقصود من الحصر فيما ذكر اخراج تركيبه من فعلين
او من فعل وحرف او من اسم وحرف وقوله كزيد قائم اعترض
جعله هذا مثالا لما تركب من اسمين بل هو مثال لما تركب من
ثلاثة اسماء لان زيدا اسم وقائم اسم والضمير المستتر فيه اسم

لانه اسم فاعل واسم الفاعل فيه ضمير واجيب بان الضمير
المستتر فيه غير منظور اليه بدليل عدم بروزه عند جمعه وتثنيته
فلا اشكال اهـ وصح المثال   والتقدير اسم انت اعلم ان
التقدير بمعنى التبيين فاذا قيل تقدير كذا فالمعنى تبيينه
فاستغنى بالمثال الخ اعترض بان جعله مثالا يقتضى
انه خارج عن التعريف وليس من جملته مع انه تقدم ان قوله
فائدة يحسن السكوت عليها اداؤها به واستفيدت منه فدل
ذلك على انه من جملة التعريف وجعله مثالا ينافى ذلك واجيب
بانه لا اقتضاء ولا لزوم لما ذكر بل يصح كونه مثالا وهو
من جملة التعريف فكلام الش صحيح ولا منافاة
وهو فى اللغة الخ اى الكلام عند اللغويين اسم لكل ما يتكلم
اى يتلفظ به افاد او لا فالاشارة ونحوها عندهم ليست
كلاما لعدم اللفظ نعم تسمى كلاما عندهم مجازا
والكلم اسم جنس الخ اعلم ان الاقسام عندهم ثلاثة
اسم جنس واسم جمع وجمع واسم الجنس قسمان جمعى وافرادى
فاسم الجنس يطلق على الحقيقة والماهية سواء كان جمعيا
وهو ما دل على ثلاثة كتمر وتمرة او افراديا كماء وتراب وهو
الذى يصدق على القليل والكثير ولا واحد له من لفظه
اى لا مفرد له منه واسم الجمع هو ما دل على افراده كدلالة
الكل على اجزائه كقوم ورهط فانه دل على الاشخاص مجموعة
كما ان حصيرا دل على اجزائه مجموعة من خيط وسمر والجمع
ما دل على افراده كدلالة تكرار الواحد بحرف العطف نحو قولك
جاء الزيدون فانه دل على افراده وهو زيد وزيد وزيد
كدلالة تكرار الواحد اى المفرد بحرف العطف وهو جاء زيد
وزيد وزيد   لانها دلت على معنى فى نفسها اى بسبب

نفسها

نفسها ففى سببية غير مقترنة بزمان فهى الاسم وذلك
كقولك زيد فانه دل على معنى بنفسه وهو الذات ولم يقترن
باحد الازمنة الثلاثة ان قلت يرد على ذلك امس وغد
فان كلا منهما اقترن بزمان مع انهما اسمان فهذا يقتضى انهما
افعال قلت لا اقتران لهما بالزمان لان معنى الاقتران
ان الدلالة عليه وعلى غيره وهذان دالان عليه فقط فهما
اسمان له ان قلت يرد ضارب فانه اسم فاعل مع انه
مقترن بزمان قلت هذا خارج بزيادة قيد وضعا لان
اقترانه به عارض وهذا لا يخرجه عن كونه اسما لان المنظور
اليه فيه الوضع والواضع وضعه بغير اقتران   وان
اقترنت بزمان كضرب لان الضرب لا بد له من زمن يقع
فيه فهى الفعل وهذا يقتضى ان ضارب فعل لاقترانه
بالزمان مع انه اسم واجيب بانه خارج بقيد وضعا
ملحوظا مرادا فى التعريف كما تقدم نظير ذلك فى الاسم
فالمعول عليه فيهما الوضع وح فلا ايراد شئ مما ذكر
على كل من التعريفين اهـ   وان لم تدل على معنى فى نفسها
انما بل فى غيرها كباء الجر ومن الجارة وغيرهما من الحروف
الجارة فهى الحرف   كقولك ان قام زيد هذا الكلام
لا فائدة فيه فان حذفت ان منه كان مفيدا لانه يصير
قام زيد ولا شك ان هذا مفيد وبذلك يلغز فيقال
اى شئ ان زدت فيه نقص معناه وان نقصته زاد معناه
هو هذا المثال المذكور اهـ   والكلمة الخ اعلم ان كلا
من الكلام والكلم يقال له لفظ فهما مرادفان داخلان فى
قوله هو اللفظ الموضوع لمعنى لان كلا منهما يقال له لفظ
موضوع لمعنى فاحتاج الى ان يقيدها بقيدين وهما قوله

لمعنى مفرد واخرج بالثاني الكلام والكلم لانه وان كان
كل منهما يطلق عليه لفظ الا انه ليس موضوعا لمعنى مفرد
بل لمعنى مركب وهو ثبوت القيام لزيد ان قلت التاء
في الكلمة للوحدة والتعريف لا يكون الا للحقيقة لا للفرد
منها وانت عرفت الكلمة التي هي فرد من افراد تلك الحقيقة
كما في حيوان ناطق فانه تعريف لحقيقة الانسان لا لفرد منه
وهو زيد مثلا واجيب بان كون التاء في الكلمة للوحدة
ليس بلازم حتى يرد ما ذكر بل هي لتانيث لفظ كلمة وايضا
لا مانع من تعريف الفرد بتعريف الحقيقة فتقول الانسان
حيوان ناطق وزيد حيوان وهكذا والمراد انه يقع الخ
ومعنى الايقاع الاطلاق عند الحمل اي الاخبار فتقول زيد
قائم قول ان قام زيد قول وليس نفس لفظ الكلام والكلم
هو المخبر عنه بل مدلولهما وهو مذكور ما ذكر وزعم
بعضهم ان الاصل اي الكثير والغالب استعماله اي الوقوع
في المفرد اي فيكون استعماله في غيره على هذا وهو الكلام
والكلم قليل قد يقصد بها الكلام اي تطلق ويراد بها
الكلام اي يطلقها الشخص ويريد بها كما في قولهم لا اله
الا الله كلمة الاخلاص فاطلقوا على لا اله الا الله الذي هو
كلام كلمة وسميت كلمة الاخلاص لانها تخلص صاحبها
من العذاب او تخلصه من الكفر الى الاسلام وقد
يجتمع الكلام والكلم في الصدق اي الحمل بمعنى الاخبار
بان يحمل الكلام والكلم خبرا عن قولك ان قام زيد قمت
فتقول ان قام زيد قمت كلام وكلم كما في مثال الاسم وتقول
زيد قائم كلام وان قام زيد كلم وعلى هذا يكون بين
الكلام والكلم العموم والخصوص الوجهي يجتمعان في مادة
كالمثال

كالمثال الاول وينفرد الكلام عنه في المثال الثاني وينفرد الكلم
عنه في المثال الثالث اهـ بالجر والتنوين الخ حاصل
اعرابه ان قوله بتمييز مبتدا وللاسم جار ومجرور متعلق به
وحصل فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا عائد على تمييز
وبالجر وما عطف عليه متعلق بحصل فيصير المعنى تمييز
الاسم عن قسيميه الفعل والحرف حصل بالجر والتنوين
الخ والواو في الاربعة المعطوفة بمعنى او والا لاقتضى ان
الاسم لا يعرف كونه اسما الا باجتماعها جميعها فيه وكان
الفعل والحرف قسيمين للاسم لان كلا يطلق عليه كلمة وهي
افراد لها بدليل تقسيمها الى الثلاثة فيما تقدم عند قول المص
واحده كلمة وهي اسم وفعل الخ عرفوا الجر بانه الكسرة التي
تلحق آخر الاسم عند دخول عامل الجر ان قلت اخذ
المعرف في التعريف ممنوع لما يلزم عليه من الدور وانت
اخذت المعرف وهو الجر في التعريف وجعلته جزءا منه حيث
قلت عند دخول عامل الجر فالمعرف متوقف علمه على التعريف
والتعريف متوقف عليه لانه من جملته فيلزم الدور واجيب
بان هذا تعريف لفظي بمعنى انه يخاطب به من كان يعرف
الجر ويعرف التعريف ويجهل ان هذا التعريف لهذا الجر المعلوم
له فانفكت الجهة وانتفى الدور لانه لا يوجد الا اذا كانت
الجهة واحدة اهـ والتنوين في اللغة ماخوذ من نونت
الكلمة الحقتها نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة زائدة
تلحق آخر الاسم لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج بقوله تلحق
الآخر نون ضيفن الاولى وبقوله لفظا لا خطا نون رعشن
وبقوله لغير توكيد ما اذا كانت للتوكيد كما في نون اسفعن
والنداء الخ وهو الدعاء بيا او احدى اخواتها اي

طلب الاقبال بها او بالصيغة وال بمعنى الالف واللام
ومسند اى يعرف الاسم بالمسند فالاسم مسند اليه ويعرف
بالمسند فزيد مسند اليه وقائم مسند وهو الذى دلنا على
ان زيدًا اسم فلا حاجة الى تاويله بالمسند اليه لان الذى جعل
علامة على الاسم هو المسند لا المسند اليه والحاصل ان
الخمسة المذكورة علامة على كون الكلمة اسما فاذا وجدت كلمة فيها
واحد من الخمسة وهى الجر او التنوين او النداء او الالف واللام
او المسند علمت انها اسم لا فعل ولا حرف اه علامات
الاسم اى خواصه فالمراد بالعلامة الخاصة واعلم ان عندهم
خاصة وتعريفا فالتعريف مطرد منعكس والخاصة مطردة
غير منعكسة فمعنى الاطراد انه متى وجد التعريف وجد
المعرف والانعكاس انه متى انتفى التعريف انتفى المعرف وذلك
كحيوان ناطق فهذا تعريف متى وجد وجد المعرف وهو انسان
ومتى انتفى انتفى كما فى قولك حمار ناهق فلما انتفى عنه
التعريف المتقدم للانسان انتفى عنه المعرف وهو انسان بخلاف
الخاصة فمطردة اذا وجدت وجد المعرف لا منعكسة بمعنى انها
اذا انتفت لا ينتفى المعرف فيوجد الاسم بدونها ففرق بينها وبين
التعريف حينئذ لمخالفتها له فى الانعكاس دون الاطراد ان قلت
علامات جمع فيقتضى ان المص استغرق العلامات الخاصة
بالاسم وذكر جميعها مع ان للاسم علامات كثيرة غير الخمسة
التى ذكرها واجيب بان قوله فى هذا البيت مانع من ذلك
ويعين لان المراد بقوله علامات العلامات التى ذكرت فى
البيت فلا ينافى ان هناك علامات غيرها لم يذكرها
وهو يشمل الجر بالحرف والاضافة اى وبالاضافة فهو وما
بعده معطوفان على قوله بالجر والباء فيهما للسببية اى وبسبب

الاضافة وبسبب التبعية وهذا على القول المعتمد ان الجار
للمضاف اليه المضاف والجار للتابع هو الجار للمتبوع بسبب
ما ذكر ففى مثال الش الذى مثل به الامور الثلاثة فغلام
مجرور بالباء وزيد مجرور بالغلام وكذا الفاضل مجرور به
ايضا واما على القول الضعيف فالجار لغلام الباء والجار لزيد
الاضافة والجار للفاضل تبعيته لزيد ويرد بان كلا منهما
يعنى من المعانى والعوامل عند النحاة لا بد وان تكون
لفظية الا ان تجعل الباء السببية كما تقدم فيكون الش جاريا
على القول المعتمد المتقدم لا على هذا القول الضعيف اه
وهو اشمل من قوله غيره بحرف الجر لان هذا يتناول الاقوال
لبعضهم الاولى تعبيره بحرف الجر لان بعض الاسماء
لا يعرف الا بحرف الجر كعل ونحوها فتقول نزلت من على
السطح مثلا اى من فوقه وهكذا كما سيأتى ولا يرد دخوله
على حرف كقولك عجبت من ان تضرب لان الكلام فى اسم
صريح لا مؤول على انه ليس فى الحقيقة داخلا على الحرف بل
بل على اسم لانه مؤول بمصدر تقديره عجبت من ضربك زيدا
وعلى كل حال فتعبيره هنا بالجر اولى من تعبير غيره بحرف
الجر لما علمت من شموله لما ذكر اه تنوين التمكين
ويسمى تنوين الصرف وتنوين التمكن وهذا وضعه الواضع
ليدل على ان الكلمة التى يوجد فيها متمكنة فى باب الاسمية
لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف فاضافته
الى التمكين حينئذ من اضافة الدال للمدلول اى التنوين الدال
على التمكين اى كون الاسم متمكنا فى باب الاسمية الى آخر
ما ذكر كزيد ورجل فالتنوين فيهما تنوين تمكين وقال
بعضهم التنوين فى رجل تنوين تنكير لان رجلا نكرة ويرد

علما ان تنوينه فى حال جعله علما على شخص لم يزل ولو
كان تنوين تنكير لزال عند التسمية به فيجب بانه زال
وخلفه تنوين غيره فتنوين التنكير الذى كان فيه قبل
جعله علما زال بمجرد العلمية وخلفه تنوين التمكين ويمكن
الجمع بين القولين بانه يسمى تنوين تمكين لكونه منصرفا
اى منونا ويسمى تنوين تنكير لكونه نكرة وهذا الخلاف
والجمع خاصان بما قبل جعله علما واما بعده فالتنوين
الذى فيه تنوين تمكين بالاتفاق الا جمع المؤنث
السالم الخ مستثنى من قوله الاسماء المعربة لدخوله فيها
وتنوين التنكير وهو اللاحق للاسماء المبنية الخ
اى لبعضها وهو ثلاثة ما ختم بويه كسيبويه واسماء
الافعال كصه واسم الصوت كغاق للغراب فرقا بينه
بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون
كان معرفة وحاصل ذلك ان كل اسم ختم بويه
ونونته كان نكرة يشمل جميع الافراد المسماة به وان لم
تنونه كان معرفة وخاصا بالشخص الذى اردته لا يتناول
غيره وكذا اسم الفعل كصه فانك اذا اردت السكوت عن
كل كلام نونته وان لم ترد ذلك بان اردت السكوت عن
كلام معين وتغييره الى كلام آخر لم تنونه لانه بذلك
صار علما على كلام المعين بخلافه فى الاول فتامل لهذا
الكلام المعين وغيره كان ذلك شان النكرة وكذا يقال
فى الصوت فانك اذا اردت غرابا معينا لم تنونه والا
نونته واعلم ان الاسم المختوم بويه قياسى لا يختص
بافراد بل كل اسم وجد مختوما آخره بويه فان الحكم فيه
ما ذكر بخلاف اسم الفعل فسماعى يتقيد بالسماع من العرب

فكل

فكل فرد كان من افراده وسمع منهم كان حكمه ما ذكر
وتنوين المقابلة اى النظير وهو اللاحق لجمع المؤنث الخ
وحاصله ان جمع المذكر السالم فى مفرده تنوين دال على ان
هذا الاسم المفرد تم فجعلت النون فى الجمع كذلك اى
دليل على تمامه كذلك جمع المؤنث السالم نحو مسلمات الذى
مفرده مسلمة جعل التنوين فى مفرده دليلا على تمامه
كالتنوين الذى فى زيد والتنوين الذى فيه دليل على تمامه
كالتنوين لنون فى جمع المذكر فجعل التنوين فى مفرده مقابلا
لمفرد جمع المذكر السالم وجعل التنوين فيه نفسه مقابلا النون
فيه اى الجمع لكل منهما مقابل للآخر وهذا معنى قوله فانه
فى مقابلة النون الخ وقيل المقابلة من جهة الزيادة فكما
ان الواو والنون فى جمع المذكر زائدتان كذلك التنوين فى
جمع المؤنث السالم زائد لكن يقال مقتضى المقابلة ان يكون
فيه حرفان زائدان كجمع المذكر فتكون التاء آخره زائدة ايضا
كالتنوين لتتم المقابلة واجيب بان التاء لما كانت موجودة
فى مفرده وهو مسلمة جعلت فى الجمع غير زائدة بخلاف جمع
المذكر ليس فى مفرده واو ولا نون فجعلا زائدتين
فى الجمع لكن يقال التاء التى فى الجمع ليست هى عين التى هى
فى المفرد بدليل اذا وقفت عليها فى المفرد تجعلها هاء مربوطة
بخلافها فى المفرد فباقية على حالتها مجرورة فالاولى ان
تكون زائدة لما علمت من انها غيرها فتتم المقابلة حينئذ
والتاء فى المفرد غير لازمة لان بعض المفردات لا تاء فيه
كزينب وزينبات واصطبل واصطبلات وحمام وحمامات
ونحو ذلك فهذه مفردات لا تاء فيها مع وجودها فى جموعها
فدل ذلك على انها غير لازمة فى المفرد وزائدة فى الجمع

الاولى فى الجمع اه

عوض عن جملة اى وعن جمل ايضا كما فى قوله تعالى اذا زلزلت
الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان يومئذ
اى يوم اذ زلزلت الارض فاذ هنا عوض عن الجمل المتقدمة عليها
فقوله جملة اى جنسها الصادق بما ذكر   وقسم يكون عوضا
عن اسم اى محذوف مضاف لكل نحو كل قائم اى كل انسان
قائم فحذف انسان لا ان قلت التنوين فى كل حقه ان
يكون تنوين تمكين لانه معرب وليس عوضا عما ذكر قلت
جعله عوضا لا ينافى كونه تنوين تمكين لكن يقال على هذا
ما الفرق بين كل واذا المتقدمة حيث جعلتم التنوين فى كل
تنوين عوض وتنوين تمكين وفيها تنوين عوض فقط مع ان
كل مضافة واذ مضافة لانها تضاف للجمل واجيب بان اذ
اضافتها للجمل ليست على حقيقتها بل هى مضافة للمصدر
المفهوم من الجملة فاذ فى قوله اذ بلغت ليست مضافة لبلغت
بل هى مضافة للبلوغ الذى هو مصدره وهو محذوف فكانها
لم تضف اصلا فاذ ثمة ملازمة للبناء بخلاف كل فزادت عليها
بسبب ذلك   وقسم يكون عوضا عن حرف لا وذلك فى
نحو جوار وغواش فى حالتى رفعهما وجرهما لا نصبهما
وحاصل ذلك ان لهما حالتين اما ان يكون الاعلال
مقدما على الصرف وهو الاولى لرجوعه لذات الكلمة او
الصرف مقدما عليه فاصلها على الاولى جوارى وغواشى
بالتنوين فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
فوجدت على صيغة منتهى الجموع وهو مفاعل باعادة
الياء فمنعت من الصرف وحذف التنوين فصار جوار بكسر
الراء فخففنا من اشباع الكسرة فتتولد الياء لان المحذوف لعلة

الاولى على منع الصرف
وكذا يقال فيما بعده اه

كالثاني

قال ابن حجر فى التحفة عند فصل الوصى المعقود الا ان قال النصف والاحسنه الزوج ما يقصد وبدونها بالادع
شهيلا للتعليم ولد القران العزيز بالاولاد لا لانهم اهم عند الادمى ومن ثم ابتدى وافتى تعليم القران باجرة
على خلاف السنة فى قراءته اه بتغيير يسير فى الجزء الثالث

وفى الجزء المذكور فى موضع يلى ايوخذ ان المتاخرين فى كلام الشيخين ونحوهما كل من كان بعد الاربعمائة
واما الان وقبله فهم جمع من بعد الشيخين اه كذا

وفيه ايضا ويقدم دين الله كالزكاة وكفارة وحج بعد مؤنة تجهيز على دين الادمى اه